

بسم الله الرحمن الرحيم
بأسم الشعب
المجلس الوطني لكوردستان - العراق

إستناداً لحكم الفقرة (١) من المادة (٥٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل وبناءً على ما عرضه مجلس وزراء اقليم كوردستان - العراق، قرر المجلس الوطني لكوردستان - العراق بجلسته المرقمة (٢٤) والمنعقدة بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٦ تشريع القانون الآتي:

قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٦
قانون وزارة السياحة في إقليم كوردستان - العراق

المادة الاولى:

يقصد بالمصطلحات الآتية المعاني المبينة ازائها لاغراض هذا القانون:

أولاً: الاقليم : اقليم كوردستان - العراق.

ثانياً: الوزارة : وزارة السياحة.

ثالثاً: الوزير : وزير السياحة.

رابعاً: وكيل الوزارة : وكيل وزارة السياحة.

خامساً: المجلس : المجلس الاستشاري لوزارة السياحة.

سادساً: الغرض السياحي : ويقصد به الراحة والاستجمام والرياضة والسباحة والتسليية والصيد

وزيارة الاماكن التاريخية والاثريية المناظر الطبيعية والحدائق والمتنزهات والتسوق والانشطة

الترفيهية الاخرى واي غرض اخر يحقق الجذب السياحي.

سابعاً: المرفق السياحي : ويقصد به أي نشاط له صلة بالغرض السياحي كالفنادق والمطاعم

والكازينوهات والمنتجعات والمخيمات والمحلات المعدة لتحقيق الاغراض السياحية.

ثامناً: المنطقة السياحية : ويراد بها أي مكان مؤهل لممارسة النشاط السياحي ويتحقق فيه الغرض

السياحي او يصلح له.

(مهام الوزارة)

المادة الثانية:

تمارس الوزارة مهام التخطيط ومتابعة الحركة السياحية ومناطق الاصطيف ضمن اطار الخطة العامة للسياحة في الاقليم وتتبع الوسائل التالية لتحقيق اهدافها:

أولاً: استغلال وتطوير واستثمار الطاقات السياحية والمصادر الطبيعية والمناطق الاثرية والتاريخية والمزارات الدينية بما يخدم الاغراض السياحية ، بالتنسيق مع الجهات المعنية بذلك .

ثانياً: تشجيع اقامة المدن والمجمعات السياحية والمنتجعات والفنادق والدور السياحية.

ثالثاً: تشييد وتأجير واستئجار المطاعم والكازينوهات والمقاهي ومحلات التسلية والمتنزهات والمساح الاصطناعية والطبيعية ومحلات الترحلق والتزلج وغيرها.

رابعاً: التعاون مع النقابات والمنظمات المهنية والجمهيرية وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لها لخلق حركة سياحية واسعة.

خامساً: الموافقة على منح الاجازات للشركات والمكاتب ووكالات السفر والسياحة الداخلية وتشجيع السفرات السياحية.

سادساً: تقديم الخدمات الصيرفية الضرورية في المناطق والمنشآت السياحية وبالتنسيق والاتفاق مع الجهات ذات العلاقة.

سابعاً: التعاقد مع الهيئات والشركات والافراد داخل الاقليم وخارجه بعد استحصال موافقة رئاسة مجلس الوزراء.

ثامناً: التنسيق مع الوزارات والجهات المختصة في مجالات السياحة.

تاسعاً: التعاون والتنسيق مع هيئة الاستثمار في الاقليم لجذب المستثمرين الى داخل الاقليم ضمن الخطط والقوانين المسنة لهذا الغرض.

(تشكيلات الوزارة)

المادة الثالثة:

أولاً: تتألف الوزارة من التشكيلات الآتية:

أ- الوزير: هو الرئيس الاعلى للوزارة والمسؤول عن اعمالها وتوجيه سياستها وممارسة الاشراف والرقابة

عليها وتصدر عنه وتنفذ باشرافه جميع القرارات والاورام والتعليمات في كل ما له علاقة بمهام الوزارة وتشكيلاتها وصلاحياتها وسائر شؤونها الفنية والمالية والإدارية والتنظيمية وفق احكام

القانون ويكون مسؤولاً امام مجلس الوزراء باعتباره عضواً متضامناً فيه وله تخويل بعض من صلاحياته الى وكيل الوزارة أو المدراء العامين أو من يراه مناسباً في الوزارة.

ب- وكيل الوزارة: يساعد الوزير في توجيه الوزارة والاشراف على شؤونها ضمن الصلاحيات التي توكل اليه من قبل الوزير على أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أولية اختصاصية.

ج- مكتب الوزير: يديره موظف بدرجة مدير حاصل على شهادة جامعية أولية ويعاونه عدد من الموظفين.

د- مكتب وكيل الوزارة: يديره موظف بدرجة مدير حاصل على شهادة جامعية أولية ويعاونه عدد من الموظفين.

هـ- المستشارون: لا يزيد عددهم عن اربعة وان يكونوا من حملة شهادة جامعية أولية وهم خبرة وممارسة.

و- المديرية العامة للإدارة والمالية: يرأسها ويديرها مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

ز- المديرية العامة للإثار: يرأسها ويديرها مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

ثانياً: تشكل في كل محافظة من محافظات الاقليم مديرية عامة للسياحة يرأسها ويديرها مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

ثالثاً:

أ- المجلس الاستشاري للوزارة ويتألف من:

١- الوزير : رئيساً.

٢- وكيل الوزارة : عضواً ويرأس المجلس في حالة غياب الوزير.

٣- المدراء العامين : أعضاء.

٤- المستشارون والخبراء : على أن لا يزيد عددهم عن ثلاثة وأن يكونوا من حملة شهادة جامعية أولية ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

ب- يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الوزير كلما دعت الحاجة الى ذلك.

ج- يختص المجلس بتقديم التوصيات الى الوزير وتكتسب التوجيه صفة القرار الوزاري اذا نال تصديقه.

المادة الرابعة:

أولاً: يحدد بنظام مهام واختصاصات تشكيلات الوزارة.

ثانياً: للوزير استحداث أو دمج أو الغاء أي من المديريات أو الاقسام أو الشعب ضمن تشكيلات

الوزارة وفق متطلبات عملها عند الاقتضاء.

المادة الخامسة:

اولاً:يلغى قانون المؤسسة العامة للسياحة في اقليم كردستان رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من المجلس الوطني الكوردستاني - العراق.
ثانياً:تؤول كافة حقوق وامتيازات المؤسسة العامة للسياحة في ادارتي السليمانية واربييل الى وزارة السياحة في الاقليم.

المادة السادسة:

لا يعمل بأي نص يتعارض واحكام هذا القانون.

المادة السابعة:

للولزير اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة الثامنة:

على مجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة التاسعة:

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ اصداره وينشر في الجريدة الرسمية (وقائع كردستان).

عدنان رشاد المفتي

رئيس المجلس الوطني

لكوردستان - العراق

الاسباب الموجبة

بما أن اقليم كردستان - العراق ذات طبيعة سياحية من حيث المصايف والمرافق السياحية والمواقع الاثرية والدينية المختلفة وحيث ان للسياحة من اهمية بالغة لكونه مصدراً رئيسياً من المصادر الثروة الوطنية ووسيلة فعالة لتعريف العالم بتراث وحضارة شعب كردستان ولغرض تشجيع الحركة السياحية وجذب السياح عن طريق اقامة المرافق السياحية الحديثة والعصرية ولاستحداث وزارة في الاقليم لتتولى تحقيق مهامها واهدافها وبيان تشكيلاتها وصلاحياتها فقد شرع هذا القانون.

ملاحظة : نشر هذا القانون بعد مصادقته من قبل رئيس إقليم كردستان في العدد(٦٦)

من جريدة وقائع كردستان الصادرة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٧ لسنة السادسة